الفصل الثالث

جوانب ابن قتيبة

١ ـ الفقيه العالم

ألف ابن قتيبة الفقيه العالم كثيراً من الكتب الدينية، فمنها ما خص بدراسة القرآن كالكتب الآتية :

« مشكل القرآن » و « معانى القرآن » و « كتاب فى القراءات » و « إعراب القراءات » و « الرد على القائل بخلق القرآن » ، و « آداب القراءة » و « غريب القرآن » ؛ ومنها ما أداره على مسائل الحديث وله فى ذلك :

« غريب الحديث » و « مشكل الحديث » و « تأويل مختلف الحديث » و « إصلاح غلط أبى عبيد فى غريب الحديث » .

ومنها ما مزج فيه بين الفقه والأدب فى مثل كتاب « الأشربة » و كتاب « الميسر والقداح » .

(١) كتاب « مشكل القرآن » :

وسنعرض من كتبه فى القرآن كتاب « مشكل القرآن » ، وقد جمع بينه وبين الغريب ابن مطرف فى كتاب « القرطين » ، ويمتاز كتاب المشكل بما فيه من روح المؤلف وثقافته ، وسعة أفقه ، وهو دراسة بيانية لأسلوب القرآن بصورة عامة ، ونجده فى مجموعة مؤلفاته الأولى . فقد ذكره فى « تأويل مختلف الحديث » ، وفى « أدب الكاتب » ، ويبدأ بمقدمة طويلة ـ كعادته فى كتبه ـ يعرض فيها لمسألة « إعجاز القرآن البيانى » من وجهة نظر أهل السنة فيقول :

« وقطع منه بعجز التأليف أطماع الكافرين ، وأبانه بعجيب النظم عن حيل المتكلفين » ويستمر فى إيضاح جوانب ذلك الإعجاز : فى النظم وسبك الألفاظ ، ودقة اختيارها لتلائم ما يراد لها من المعانى حتى تعبر عنها دون

تكلف ولا فضول، ويبين كذلك تلك الجوانب فى الموسيقى وما يتصل بها من الفواصل التى تنتهى بها الآيات ، بحيث تنسجم وتتلاءم ، فينتج عنها ما يحس به قارئ القرآن وسامعه من نغم حلو رتيب[1] يجذب إليه الأسماع ، ويأسر القلوب . وبما جمع وراء هذا المظهر الرائق من معان سامية تؤلف مورداً لا ينضب للمعرفة ، يرده المؤمنون فيقبسون ما ينفعهم فى أمور دينهم ودنياهم .

وهو بعد هذا وذاك يحمل دلائل الألوهية فى قوة الحجة ، وروعة النطق بأسرار الكون ، وخبايا الغيب ، ومشاهد اليوم الآخر .

تلك هى أصول النظرية العامة للإعجاز ، ولا يتناول ابن قتيبة هذه الأمور تفصيلا فى الكتاب بذلك الترتيب ، وإنما هو يعرض لها خلال كلامه عن مشكل القرآن . أو ما اختلف فيه الناس من تأويل آياته ، وما اعترض به المعترضون ، وتوهمه الواهمون .

وتتجلى فى هذا الكتاب ثقافة المؤلف الواسعة المتنوعة ، فهو حين يعرض للمسألة الدينية ، كخلق الكون ، يتناولها فى الكتب السماوية إلى جانب القرآن ، فيأتى بما جاء فى التوراة والإنجيل ؛ وحين يتكلم فى مسألة جدلية كثرت حولها آراء الفلاسفة ، يدلى بموجز لآرائهم تلك مع تعقيب عليهم بما يراه هو .

ولكن الجانب الغالب عليه ، والطابع المميز له هو تلك الثقافة اللغوية والأدبية الواسعة ، مع الإلمام الدقيق بخفايا الأسلوب العربى وأسراره ، بحيث يمكنه أن يوجه معانى الآيات توجيهاً سديداً ، يتفق وتصوره ولا يتعارض مع الذوق .

واختلف ابن قتيبة مع كثير من سابقيه من أئمة اللغويين حول بعض آيات القرآن وخاصة ما جاء منها فى نطاق المجاز ، ومنها خلافه مع الفراء حول الجنتين فى قوله تعالى : ﴿ ولمن خاف مقام ربه جنتان ﴾ ، فالفراء يقول : ذكر المفسرون أنهما جنتان ، بستانان من بساتين الجنة ، ويعقب على ذلك بأنه

---

(١) الرتيب : الثابت .

قد تكون جنة واحدة وجاءت مثناة على مذاهب بعض العرب فى تثنية الواحد مثل قولهم :

« ومهمهين قذفين مرتين »

يريد « مهمهاً واحداً »[١] .

ولا يرضى ابن قتيبة ذلك التعقيب من القراء[٢] .

وهو مع مناصرته لآراء أهل السنة ، وأخذه فى كثير من الآيات بظاهر المعنى ، ونفوره من التأويل البعيد ، ومن فرض الاحتمالات الأسلوبية ، هو مع هذا كله يتحرر أحياناً ، ويخرج عن تقليده ذاك ، فيعارض بعض المفسرين والظاهريين من اللغويين فى تحكمهم اللفظى ، منهم من يرفض القول بالمجاز ، وهو القطب الذى تدور عليه قضية المشكل . والرأى عنده أن المجاز واقع فى القول ، ولا سبيل إلى إنكاره « ولو كان المجاز كذباً ، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلا كان أكثر كلامنا فاسداً ؛ ألا تقول : نبت البقل ، وطالت الشجرة ، وأينعت الثمرة ، وقام الجبل ، ورخص السعر ؟ . والمجاز واقع فى القرآن أيضاً » . ويورد أمثلة لما جاء من المجاز فى القرآن ، مما لا يقبل الشك والتردد ، وينطوى تحت المجاز ألوان التعبير الفنى الأخرى كالإيجاز ، والإطناب ، والاستعارة والتشبيه .

ويرى بالنسبة للاستعارة — وهى أهم تلك الألوان فى المشكل — « أن العرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إن كان المسمى بها من الآخر أو مجاوراً له ، أو مشاكلا له » وعلى ضوء ذلك يفسر قوله تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ « أى عن شدة الأمر . . وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم يحتاج إلى المعاناة والجد فيه شمر عن ساقه عنده ، فاستعيرت الساق فى موضع الشدة » وهذا عنده نظير قول دريد بن الصمة يرثى رجلا :

كميش الإزار خارج نصف ساقه صبور على الجلاء طلاع أنجد

---

(١) « أثر القرآن » ص ٥١ .

(٢) « كتاب القرطبين » ص ١٤٩ .

وقول الهزلى :

وكنت إذا جارى دعا لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق مئزرى[١]

ويرى أن المبالغة فى الاستعارة ليست كذباً — كقول بعض العلماء — وإنما هى من طريق إرادة التوضيح ؛ واستقصاء الصفة . وبذلك يرد على أولئك الذين يأخذون على الشعراء الأدباء ذلك اللون من التعبير فيقول : « وكان بعض أهل اللغة يأخذ على الشعراء أشياء فى هذا الفن وينسبها فيه إلى الإفراط وتجاوز المقدار ، وما أرى هذا إلا جائزاً على ما بيناه من مذاهبهم »[٢].

ولكن ابن قتيبة قد غالى بعض الشىء فى إجازة المبالغة ، وخلط بين القبيح منها والحسن[٣].

ويتناول — غير تلك الأمور الفنية فى التعبير — مسائل أخرى لغوية كثر فيها الخلط مثل الأضداد[٤] ، والزيادة ؛ كزيادة الضمائر ، وزيادة بعض الكلمات والحروف . ويخصص الأبواب الثلاثة الأخيرة للفظ بأقسامه الثلاثة : الاسم والفعل والحرف ، ويغلب عليها الطابع المدرسى النحوى ، والمباحث اللغوية الخالصة .

ويظهر الهدف الذى كان يرمى إليه مؤلف المشكل فى مواقف متعددة ؛ فهو يعارض الطاعنين من الجهمية والمشبهة وغيرهم بتأويل ما احتجوا به من الآيات مثل قوله تعالى : ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ ، أو قوله تعالى : ﴿ كل شىء هالك إلا وجهه ﴾ على التشبيه ؛ إذ يرى أن ليس هناك ساق على الحقيقة ، وليس هناك وجه كذلك ، بل إن التعبير فى الآية الأولى قصد به تصوير الشدة ، ولفظة وجه فى الثانية زائدة ، والقصد إلا هو .

---

(١) « تأويل مشكل القرآن » .

(٢) نفس المصدر .

(٣) « أثر القرآن » ص ١٣٠ — ١٣١ .

(٤) مشكلة الأضداد اللغوية من البحوث التى شغلت العلماء حقبة من الزمان ، وقد أفرد لها بعضهم كتباً مثل ابن الأنبارى . راجع « أثر القرآن فى تطور النقد » .

كما أنه يقف أمام بعض الآيات مثل قوله تعالى : ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ وقوله ﴿ سخر الله منهم ﴾ فيرى أن نسبة أفعال الاستهزاء والسخرية إلى الله تعالى على ظاهر القول غير مستساغة وعلى ذلك فهى هنا من باب مخالفة ظاهر الكلام معناه[1] .

ذلك هو كتاب المشكل الذى أثار اهتمام العلماء من بعد ، فتناولوه بالشرح ، والتصحيح وقد استدرك عليه ابن الأنبارى ، وجمع ابن مطرف الكنانى الأندلسى بينه وبين كتاب الغريب فى « القرطين » .

(ب) كتاب « تأويل مختلف الحديث » :

تقوم فكرة الكتاب — كما هو ظاهر من عنوانه — على الردّ على الطاعنين فى الحديث والمحدثين من المتكلمين والمعتزلة . وقد تعرض فيه بصورة عامة لمعتقدات المتكلمين ، ومعتقدات أهل السنة ، وحاول أن يطعن فى أقوال أئمة المعتزلة أمثال عمرو بن عبيد ، وواصل بن عطاء ، والنظام والجاحظ . ويرد هجومهم على أصحاب الحديث والمفسرين .

ولقد بيّنا مواطن الخلاف بين الفريقين ، وذكرنا أنه يدور بصفة خاصة حول الذات الإلهية ، والصفات ، ثم ما يتعلق بهما من أحاديث وتأويلات .

ويأخذ المحدثون بالأخبار والحديث ، فيفسرون بها آيات القرآن ، ولا يأخذون بالتأويل الاجتهادى كما يفعل المعتزلة وأهل النظر ، لذلك كان المفسرون الأوّلون ، لا يخرجون عن نطاق اللغة ودلالات الألفاظ الظاهرية ، وأخذ المعتزلة عليهم ذلك لأنه يخرج بهم أحياناً إلى كثير من اللبس والخلط ، بل إلى التشبيه وإثبات صفات الله تعالى كصفات الخلق ، وهو منزّه عنها .

ولم يطق المحدثون هجمات المعتزلة وسخريتهم ، فهاجموهم بالمثل ، قال

(١) « تأويل مشكل القرآن » .

أبو يوسف : من طلب الدين بالكلام تزندق ، ومن طلب المال بالكلام أفلس[١] ، وقال شاعرهم :

ولا تصحبنَّ أخــا بدعة ولا تسمعنَّ له الدهرَ قيلا
فإنَّ مقالتهم كالظلا ل توشك أفياؤها أن تزولا
وقد أحكم الله آياته وكان الرسولُ عليهم دليلا
وأوضحَ للمسلمين السبيلَ فلا تتبعنَّ سواها سبيلا
أناس بهم ريبة فى الصدور ويخفون فى الجوف منها غليلا
إذا أحدثوا بدعة فى القُرآنِ تعادَوْا عليها فكانوا عدولا[٢]

وينبرى ابن قتيبة فيعرض لأقوالهم وحججهم ، ويردّ عليها ، ويبدأ بالقول فى تفسير القرآن فيرد عليهم تأويلهم ، ويقول : « وفسّروا القرآن بأعجب تفسير ، يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم ويحملوا التأويل على نحلهم » ومن عجائب تأويلهم عنده ، أنهم يستشهدون بالشعر المجهول قائله على القرآن[٣] . كما أنهم فى رأيه يخضعون ما جاء بالقرآن عن اليوم الآخر والملائكة وما شاكلها للقياس ، وهى أشياء لا تخضع عنده لمنطق العقل ، والحس « فإن معانى الكتاب والسنة وما أودعاه من لطائف الحكمة ، وغرائب اللغة لا يدرك بالطفرة والتولد ، والعرض والجوهر ، والكيفية والأينيّة ، ولو ردّوا المشكل منها إلى أهل العلم بها وضح لهم المنهج واتسع المخرج » ، فهذه أشياء يجب التسليم بها كما وردت بالأخبار والآثار الموثوق منها عن النبى وصحابته .

ويقف المتكلمون أمام الأخبار والأحاديث ورواتهما ، فلا يثقون بالرواية إذا عارضت الفكرة العقلية ، ولهذا فهم لا يأخذون بحجية الإجماع إذا لم يوافق المنطق .

ولم يدع ابن قتيبة مجالاً لمعارضيه ، إذ هاجمهم فى حماسة بالغة قد تخرج به

(١) « تأويل مختلف الحديث » ص ٧٥ .
(٢) المصدر نفسه ص ٩٧ .
(٣) المصدر نفسه .

أحياناً عن الحد المعقول ، وقد قيل إنه متهم بالتشبيه ، يقول الذهبي فى « ميزان الاعتدال » : « رأيت فى مرآة الزمان أن الدارقطنى قال : كان ابن قتيبة يميل إلى التشبيه » ، وغمز بأنه كان يرى رأى الكرّامية[١] ، وهم من غلاة المشبهة . وقد يكون مردّ هذه التهمة إلى بعض ما جاء فى « تأويل مختلف الحديث » من موقفه إزاء تأويل بعض الآيات والأحاديث .

ولكن مهما يكن من أمر فإن إطلاق ذلك الاتهام ليس صحيحاً ، خاصة وأنه يغلب عليه الاعتدال ، حتى فى هذا الكتاب ، ومن أمثلته حملته على الخالطين ، ورده لكثير من زيف الأحاديث التى تثبت التشبيه والتجسيم[٢]. ولعله اشتم رائحة الاتهام بعد تأليف الكتاب ، وأحس بغمز الغامزين فألف كتاباً آخر هو « الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة » يردّ به على هؤلاء رداً قاطعاً واضحاً لا يدع مجالا للشك أو للاتهام والغمز .

ومن أمثلة تفسيره لما جاء من الأحاديث قوله فى الحديث القدسى : (من تقرب منى شبراً تقربت منه ذراعاً ، ومن تقرب منى ذراعاً تقربت منه باعاً ، ومن أتانى يمشى أتيته هرولة) قوله : « ونحن نقول : إن هذا تمثيل وتشبيه : إنما أراد من أتانى مسرعاً بالطاعة ، أتيته بالثواب أسرع من إتيانه ، فكنى عن ذلك بالمشى والهرولة » .

وكذلك تأويله فى حديث : « ينزل الله إلى السماء الدنيا ... إلخ »[٣] بأن النزول إنما يكون بمعنيين أحدهما الانتقال من مكان إلى مكان كنزولك من الجبل إلى الحضيض ، ومن السطح إلى الدار ، وهذا هو المعنى الظاهر . عدل عنه إلى المعنى الآخر ، وهو إقبالك على الشىء بالإرادة والنية »[٤].

---

(١) الكرامية : هم الذين تبعوا محمد بن كرام ، وهم من غلاة المشبهة .

(٢) « تأويل مختلف الحديث » ص ٧ .

(٣) « تأويل مختلف الحديث » .

(٤) « تأويل مختلف الحديث » .

ويخرج من هذا كله إلى تقرير ما يعتقده هو وأصحابه فى هذا كله ، والأصل الذى يبنى عليه حجاجه فيقول : « ونحن نقول كما قالوا إن الله تعالى وله الحمد يجلّ عن أن تكون له صورة أو مثال ، غير أن الناس ربما ألفوا الشىء وأنسوا به فسكتوا عنده وأنكروا مثله » . . . ويقول : « والذى عندى — والله تعالى أعلم — أن الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين ، وإنما وقع الإلف لتلك لمجيئها فى القرآن ، ووقعت الوحشة من هذه لأنها لم تأت فى القرآن ، ونحن نؤمن بالجميع ولا نقول فى شىء منه بكيفية»[1].

(ج) « كتاب الأشربة » :

إنه من كتبه التى مزج فيها بين الفقه والأدب[2] ، قال محمد كرد على فى مقدمته : « وكانت مسألة الأشربة قد شغلت أمناء الشرع والفقه فى أيامه وفى الأيام السالفة ، والمشرعون بين محلل ومحرم للأنبذة كل يفتى بمبلغ علمه وما وصل إليه رأيه من نصوص الكتاب والسنة ، فكتب ابن قتيبة رأيه مستنداً إلى أقوال الأئمة ذاكراً ماتعاور هذه المسألة من المرادات فجاءت فتواه مستوفاة ، وحل المسألة المتنازع عليها بإخلاص ، مما لم يكن يسبق للفقهاء بلوغ مثله ، ومعظم أرباب الفقه لم يحكموا الأدب كما أحكمه ابن قتيبة » .

ويبدأ الكتاب بمقدمة يذكر فيها ما أحل الله من طيبات الطعام والشراب ، وما حرم من خبائثهما فقال : « فحرم علينا بالكتاب الميتة والدم ولحم الخنزير ، وبالسنة سباع الوحش والطير ، وعوضنا من ذلك بهيمة الأنعام الثمانية الأزواج ، وسائر الوحش وصنوف الطير ؛ وحرم علينا بالكتاب الميسر ، وبالسنة القمار ، وعوضنا من ذلك اللهو بالرهان والنضال ، وحرم علينا الربا وأحل البيع ، وحرم السفاح وأحلّ النكاح ، وحرم بالسنة الديباج والحرير ، وعوضنا الخز

(١) « تأويل مختلف الحديث » .

(٢) مقدمة « الأشربة » طبع المجمع العلمى بدمشق سنة ١٩٤٤ م بتحقيق محمد كرد على .

والوشى والعقم والرقم ، وحرم بالكتاب الخمر وبالسنة المسكر ، وعوضنا منهما صنوف الشراب من اللبن والعسل وحلال النبيذ » .

ثم يتكلم عن اختلافهم فى النبيذ أحلال هو أم حرام ؟ ، ويذكر أقوالاً لبعض العلماء فيه . ويرجع بالمشكلة إلى أصلها وهو تحريم الخمر ، وما هى الدواعى التى حرمت من أجلها ، ثم أنواع المحرم منها ، فدفعه ذلك كله إلى البحث فى مصادرها ، وكيفية صنعها ، والأنواع التى تصنع منها ، ومدى الآثار التى يتركها كل فى الجسم والعقل . حتى ينتهى إلى تقرير الموقف فى ضوء ما يتبين له من حقيقة .

وروحه هنا هى التى تبيناها فى كتابى «المشكل» و « تأويل مختلف الحديث »، فهو يردّ على المتكلمين الذين يدّعون بأن القرآن لم يحرم الخمر ويحتجون على ذلك بمختلف الحجج والآراء .

قال : « وقد أجمع الناس على تحريم الخمر بكتاب الله إلا قوماً من مجّان أصحاب الكلام وفسّاقهم لا يعبأ الله بهم ، فإنهم قالوا ليست الخمر محرمة وإنما نهى الله عن شربها تأديباً ، لما أنه أمر فى الكتاب بأشياء ونهى فيه عن أشياء على جهة التأديب ، وليس منها فرض كقوله فى العبيد والإماء : ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً ﴾ ، وقوله فى النساء : ﴿ فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن ﴾ . وقالوا لو أراد تحريم الخمر لقال : «حرمت عليكم الخمر» كما قال : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ﴾ » . ويرد عليهم بأن هؤلاء لا يعبأ بكلامهم ، لأنهم لا يعترفون بالمقاييس التى تعارف الناس عليها (من أهل السنة) ومنها حجة الإجماع ، وقد أجمع الناس على أن القرآن حرم الخمر وإن اختلف بعضهم فى ماهيتها .

وذكر أقوال من لا يحرمون من أنواع الخمر النبيذ ، والنبيذ هو ماء الزبيب وماء التمر من قبل أن يغليا ، فإذا اشتدّ ذلك وصعب فهو خمر[1]. « وإنما سمى نبيذاً لأنه كان يتخذ وينبذ أى يترك » .

---

(١) « الأشربة » ص ٢٠ .

وذكر حجج الذين يحرمون الخمر بأنواعها ، والقائلين بأن «كل شيء أسكر كثيره كائناً ما كان فقليله كائناً ما كان ولو كان مثقال حبة حرام»[١].

وهؤلاء يرون أن الأصل فى تحريم الخمر الإسكار ، وما يجرى على شاربها من جرائر ، ولأنها على ذلك رجس من عمل الشيطان .

ويستطرد مع هؤلاء ذاكراً ما يؤيدهم من أخبار ، وآراء للصحابة ، وغير الصحابة ممن كانوا قبل الإسلام وامتنعوا عنها لأضرارها ؛ ومن ذلك ما رواه عن العباس ابن مرداس إذ قيل له فى جاهليته : لم لا تشرب الخمر فإنها تزيد فى جرأتك ! فقال : ما أنا بآخذ جهلى بيدى فأدخله فى جوفى ، وأصبح سيد قومى وأمسى سفيههم .

ويورد فى ذلك شعراً ومقالات بليغة تضفى جوًّا أدبيًّا على الموضوع ، ويخرج ما يؤيد الرأى من ألفاظ اللغة ، كأن يفسر معنى « النديم » بقوله : «قالوا وإنما قيل لمشارب الرجل نديمه من الندامة ، لأن معاقر الكأس إذا سكر تكلم بما يندم عليه ، وفعل ما يندم عليه ، فقيل لمن شاربه نادمه لأنه فعل مثل فعله ، والمفاعلة تكون من اثنين كما تقول : ضاربه وشاتمه ، ثم اشتق من ذلك نديم كما يقال جالسه ، وهو جليس ، وقاعده فهو قعيد » .

وذكر ما يتوسط الرأيين ، وهو المحل لما دون السكر ، «قال المطلقون إنما حرمت الخمر التى أجمع الناس على صفتها وكيفيتها بعينها ، وما سوى ذلك كائناً ما كان فهو نبيذ ما دون السكر منه حلال ، فسوّوا بين النقيع والطبيخ ، والحديث والعتيق ، والتمر والزبيب » .

ويروى بعض ما يؤيده من الأخبار والأحاديث . وذكر احتجاجهم بابن مسعود فإنه قال : « شهدت التحريم وشهدت التحليل وغبّم» . وبأنه كان يشرب الصلب[٢] من النبيذ الجرّ حتى كثرت الروايات عنه وشهرت وأذيعت فاتبعه

---

(١) « الأشربة » ص ٢٢ .

(٢) وهو منقوع التمر .

عليه التابعون الكوفيون وجعلوه أعظم حججهم . قال بعض الشعراء :

من ذا يحرّم ماء المُزْن خالطه ... فى جوف خابية ماءُ العناقيد(١)
إنى لأكره تشديد الروّاة لنا ... فيها ويعجبنى قولُ ابن مسعود

وإنما عنى الطلا وهو ما طبخ من عصير العنب حتى يذهب ثلثاه ، ويرد عليه الماء ، وكان كثير من الكوفيين يشربونه »(٢) .

ويذكر « أن النبيذ محدث إسلامى لم تكن العرب فى الجاهلية تعرفه ، وكان شربة النبيذ من السلف لا يبلغون السكر . . وإنما كانوا ينالون منه اليسير على الغداء والعشاء ، ثم خلف من بعدهم خلف يشربون الخمر ولم يتهيبوا من المسكر »(٣) .

ثم يتكلم بعد ذلك كلاماً عامًّا فى الخمر ، ويبدأ بتفسير قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس، وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾ ويذكر معنى الإثم ، ثم ما كان فيها من النفع فى الجاهلية من حيث التجارة فيها ، وما تضفيه على الجسم فى قولهم من النشاط والقوة وزيادة الدم ، ثم ما مؤثراتها النفسية ، كأن تسخى البخيل ، وتشجع الجبان ،وتبعث الحصر العيي على الكلام .

وينهى الكلام بين هذه الآراء جميعاً فيقول : « هذا آخر قول المطلقين وحججهم قد قابلنا به قول الحاظرين وحججهم ، واعترض بين الفريقين قوم ، وفرقوا بين حلال النبيذ وحرامه بالنار ، وقالوا ما طبخ فهو حلال ، وما كان من النقيع وما أشبهه مما لم تمسه النار فهو حرام ، وبالسنة مشبه للخمر . وقال آخرون بمثل قولهم وحرموا الخليطين وإن استخرج شرابهما بالنار . . . وتردد آخرون بين هذه الأقاويل ، وأجمعوا جميعاً على أن تركه خير من شربه ،

(١) الخابية والخابئة : الجرة الضخمة .
(٢) « الأشربة » ٤٩ .
(٣) « الأشربة » ٥٩ .

والتنزه عنه أسلم فى الدنيا والدين »[١] .

وهكذا فابن قتيبة يرى أن التحريم منصب على المسكر من الخمر بأنواعها، وإنما يحسن الاحتياط بتجنب القليل مما كثيره مسكر ، أو ما يخشى من إسكاره من منقوع ومخلوط ومطبوخ وإن احتلفت الأسماء اتقاء للشبهات « وخير لك إن كنت تخاف أن يدعوك ما رخص لك فيه إلى ما حرم عليك أن تدعه كله فإن حاتم الطائى كان يقول : إذا كان الشيء يكفيكه الترك فاتركه . وقالوا : دع عنك ما يريبك إلى ما لا يريبك »[٢] .

(د) كتاب « الميسر والقداح » :

أخو كتاب « الأشربة » وشبيهه فى موضوعه وغرضه ، تناول مسألة أخرى مما حرم الله ، وهى الميسر ، ونص عليه تعالى فى قوله : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر ﴾ الآية . ولكن الميسر يختلف عن الخمر بأنه أمر انقطع بمجيء الإسلام . وأما الخمر فقد رأينا اختلاف الناس حولها ، وإنما دفع المؤلف إلى تأليف كتابه هذا أنه طلب إليه ذلك . يقول فى المقدمة :

« أما بعد فإنك كتبت تعلمنى تعلق قلبك بالميسر وكيفيته ، والقداح وحظوظها ، والمياسرين وأحوالهم ، ومعرفة ما فى الميسر من النفع الذى ذكره الله فى القرآن » . وهو أمر لم يكتب فيه أحد من العلماء وقتئذ مقالا شافياً ، لأنه أمر من أمور الجاهلية قطعه الله بالإسلام . ولهذا فإن مصادره نادرة شحيحة . وليس فيه إلا النبذ اليسير ، مما قد يجيء فى الشعر .

فالموضوع عنده ليس بهيّن ، ولذلك فهو يعمد فيه إلى الاجتهاد ، ويبدأ بتفسير لفظ الميسر فى اللغة ، فهو الجزور[٣] نفسه ، وسمى ميسراً لأنه يجزّأ

---

(١) « الأشربة » ٨٨ .

(٢) « الأشربة » ١١٢ .

(٣) الجزور : ما يجزر من النوق والغنم . ج : جزر .

أجزاء . والمتقامرون أو اللاعبون بالميسر على الجزور « ياسرون » . ويستعمل هؤلاء القداح[١] فى ضربهم . وهذا هو المقصود فى الآية والذى حرمه الله تعالى . أما مايطلق عليه هذا الاسم على سبيل التشبيه وهو النرد فليس هو المراد بالآية . وإن كان من ضرب القمار ، كما لا يقال للشطرنج ميسر ولا من الميسر ، لأنه مخالف فى طريقته ، ولا يعدّ قماراً[٢] بل هو « رفق واحتيال » .

ويحتج لذلك بآراء بعض العلماء ، ومنهم ابن سيرين ، والأصمعى . وهو عنده لعب مما يصرف الناس ويشغلهم عن ذكر الله وعن الصلاة ، فهو مكروه يبلغ درجة التحريم .

والأزلام القداح أيضاً ، والاستقسام بها محرم . « كانوا إذا أرادوا أن يقتسموا شيئاً مختلفاً بين قوم تساهموا عليه فما خرج لكل امرئ جعلوه حظّاً له ، فقيل الاستقسام أى طلب القسم وهو النصيب » ، وكانوا إذا أرادوا الخروج إلى وجه ضربوا الأقداح فإن خرج القدح الآمر نفذ الرجل لوجهه راجياً للسلامة ، وإذا خرج القدح الناهى أمسك عن الخروج خائفاً النكبة والجائحة »[٣] .

ويزيد فى التعريف بتلك الأنواع ، فيذكر ما جاء فى القرآن عما فيها من النفع ، ثم أسماء القداح التى يضربون بها أو يستقسمون عليها ، وعلاماتها ، وصفاتها وهيئاتها . وأوقات التقامر ، وذكر الأيسار وعددهم ، وأجزاء الجزور وأسمائها ، ثم طريقة اللعب والرهان وكيفية الفوز والغرم ، وتوزيع الأنصبة . هذا كله فى صورة أدبية طريفة يسوق الأخبار ويستشهد بالأشعار الجاهلية ، مع فوائد لغوية واجتماعية شتى عن حياة العرب فى الجاهلية وعقائدهم ، وعاداتهم ، من ذلك ما ذكره من أنهم يضربون على الميسر بالقداح « فى

---

(١) القداح : جمع قدح وهو سهم الميسر .

(٢) من أجود القصائد فى ذم القمار قصيدة للشيخ نجيب الحداد مطلعها :

لكل نقيصة فى الناس عار وشر معايب المرء القمار

اطلبها فى الكتاب رقم ٣ من مجموعة نوابغ الفكر العربى وعنوانه : « الشيخ نجيب الحداد » بقلم عادل الغضبان .

(٣) « الميسر والقداح » ط محب الدين الخطيب ص ٤٠ .

الشتاء عند جدب البلاد وتعذر الأقوات ، وكلب الزمان ، لينعشوا بذلك الفقير والضرير ، ولا ييسرون فى الصيف . يدلك على ذلك قول المرقش :

إذا يسروا لم يورث اليسرُ بينهم فواحشَ يُنعى ذكرها بالمصايفِ

يقول : إذا يسروا لم يسفهوا ولم يفحشوا فينعى ذلك عليهم فى الصيف ، وذلك أنهم يخصبون؛ فيتذاكرون ما كان من الناس فى الشتاء ، فيعيّر كل امرئ بسوء فعله »[1].

فالكتاب إذاً ليس عرضاً فقهيًّا للميسر وما حرم منه وما أحل فحسب ، بل هو محاولة أدبية وعرض لغوى تاريخى اجتماعى للموضوع ، وإن كان يظهر فيه موقفه الدينى ، إلا أنه ليس صريحاً صراحته فى « الأشربة » ، وذلك لما بينا فى مبدأ الكلام عنه من أنه بحث مسألة قد زالت بمجىء الإسلام .

٢ ــ التعريف[2]

وضع ابن قتيبة كثيراً من كتب المعارف العامة : وهى تمتاز بذلك الاختصار والإلمام بضروب المعرفة الإنسانية ، ولعل أصدق ما يمثلها كتاباه « المعارف » ، و « عيون الأخبار » ، وقد اتهمه بعض العلماء بالتقصير فى تلك الكتب ، فقال صاحب « مراتب النحويين »[3] : « إن ابن قتيبة كان يشرع فى أشياء ولا يقوم بها نحو تعرضه لتأليف أمثال هذه المؤلفات »[4] وذكر المسعودى أنه نقل عن كتب أبى حنيفة الدينورى[5] ونسب ما نقل إلى نفسه . وأغلب الظن أنه يقصد كتاب « المعارف » وإليك تعريفاً وجيزاً بالكتابين :

---

(١) « الميسر والقداح » ١٠٦ — ١٠٧ .

(٢) نقصد بالعريف ما ترجمته بالفرنسية : érudit وهو الرجل الملم إلماماً واسعاً بالتاريخ والمعارف الإنسانية .

(٣) هو أبو الطيب الحلبى المتوفى سنة ٣٥١ هـ .

(٤) « مراتب النحويين » للطيبى — ترجمة ابن قتيبة .

(٥) « المسعودى » ٢/٤٤٢ .

(١) كتاب « المعارف » :

وهو كتاب يجمع فيه المؤلف من المعارف التاريخية ما يراه ضرورة لكل كاتب ومتأدب . يقول : « هذا كتاب جمعت فيه من المعارف ما يحق على من أنعم عليه بشرف المنزلة ، وأخرج بالتأدب عن طبقة الحشوة ، وفضل بالعلم والبيان على العامة أن يأخذ نفسه بتعلمه ، ويروضها على تحفظه إذ كان لا يستغنى عنه فى مجالس الملوك إن جالسهم ، ومحافل الأشراف إن عاشرهم ، وحلق أهل العلم إن ذاكرهم » .

ويتبع فيه نظاماً خاصًّا . يقول : « وكتابى هذا يشتمل على فنون كثيرة من المعارف أولها مبتدأ الخلق وقصص الأنبياء وأزمانهم ، وحلاهم ، وأعمارهم ، وأعقابهم ، وافتراق ذراريهم ، ونزولهم بمشارق الأرض ومغاربها ؛ وأسباف البحار ، والفلوات والرمال إلى أن بلغت زمن المسيح والفترة بعده ووصلت ذلك بذكر أنساب العرب مختصراً ذلك ، ومقتصراً على العشائر ومشهور البطون ، ثم أتبعته أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نسبه وذكر عمومته وعماته وجداته لأبيه وأمه وأظآره ، وأزواجه ، وأولاده ، ومواليه ، وأحواله فى مولده ومبعثه ، ومغازيه إلى أن قبض صلى الله عليه وسلم ؛ وأخبار العترة من المهاجرين رحمهم الله تعالى ثم الصحابة المشهورين ، ثم الخلفاء من لدن معاوية بن أبى سفيان إلى أحمد بن محمد بن المعتصم المستعين بالله ، والمشهور من صحابة السلطان والخارجين عليهم من الخوارج ، ثم التابعين ، ومن بعدهم من حملة الحديث وأصحاب الرأى ، ومن عرف منهم بالترفض والتشيع والإرجاء والقدر ، وأصحاب القراءات من أهل الحجاز ومكة والعراق والشام ، والنسّابين وأصحاب الأخبار ، ورواة الشعر والغريب ، وأصحاب النحو والمعلمين ، والمهاجرين من الصحابة والتابعين وأول من أحدث شيئاً باقياً على مرور الأيام ، وذكرت المساجد المشهورة كالكعبة وبيت المقدس ومسجد المدينة ، ومسجد البصرة ، ومسجد الكوفة ، ومسجد دمشق ، ومتى ابتنيت ، وعلى يد من أسست ؛ ودللت على جزيرة العرب وحدود

السواد ، والجزيرة بين دجلة والفرات ، وحدود نجد والحجاز وتهامة ، وأخبرت عن الفتوح ، وما كان منها عنوة ، وما كان عن صلح ، وعمن جمع له العراقان ، وعن فرق ما بين المهاجرين الأولين والمهاجرين الآخرين ، وعن المخضرمين ، وعن سبب إضعاف الصدقة على نصارى بنى تغلب ، وعن أديان العرب فى الجاهلية ، وعن صناعات الأشراف فى الجاهلية ، وعن أهل العاهات الذين كثرت فيهم ، وعن البرص والعرج والصم والجدع والجذمى والحول والزرق والفقم والكوابح والصلع والبخر والعور والمكافيف ، وعن أشياء تتابعت فى نسق ليس لها مثل ، وعن المنسوبين إلى غير عشائرهم وآبائهم ، وعن المسمين بكناهم ، وعن ذكر الطواعين وأوقاتها ، وعن الأيام المشهورة ، مثل يوم ذى قار والفجارين وحلف الفضول ، وحلف المطيبين ، وحرب بكر وتغلب ، وحرب داحس والغبراء ، وعن قصص قوم جرى المثل بأسمائهم مثل قوس حاجب ، وعى باقل ، وقرطا مارية . . . إلخ » .

ثم يقول : « وكان غرضى فى جميع ما اقتصصت الإيجاز والتخفيف والقصد المشهور من الأنباء دون المغمور ، ولما يجرى له سبب على ألسنة الناس دون ما لم يجر له سبب » .

وهذا التعريف من المؤلف لكتابه موضح جامع لا نرى مزيداً عليه .

(ب) كتاب « عيون الأخبار » :

جاء تأليفه بعد كتاب « أدب الكاتب » كما توحى عبارته فى أول المقدمة[١] وهو يكمله فى الغاية والمنهج ، إذ القصد من ورائه تمام آلة كتّاب الدولة بوضع ضروب المعرفة فى صورة ميسرة بين أيديهم . يقول وهو يعنى الكاتب : « ... ولما تقلدت له القيام ببعض آلته دعتنى الهمة إلى كفايته ، وخشيت إن وكلته فيما بقى إلى نفسه وعولت له على اختياره أن تستمر مريرته على التهاون ،

(١) طبع دار الكتب جـ ١ ص (ط) .

ويستوطئ مركبه من العجز » .

ثم يعرض لموضوع الكتاب فيقول : « فإن هذا الكتاب وإن لم يكن فى القرآن والسنة وشرائع الدين وعلم الحلال والحرام ، دالٌّ على معالى الأمور ، مرشد لكريم الأخلاق زاجر عن الدناءة ناهٍ عن القبيح باعث على صواب التدبير وحسن التقدير ورفق السياسة وعمارة الأرض ، وليس الطريق إلى الله واحداً ، ولا كل الخير مجتمعاً فى تهجد الليل وسرد الصيام وعلم الحلال والحرام ، بل الطرق إليه كثيرة وأبواب الخير واسعة ، وصلاح الدين بصلاح الزمان ، وصلاح الزمان بصلاح السلطان ، وصلاح السلطان بعد توفيق الله بالإرشاد وحسن التبصير » .

« وهذه عيون الأخبار نظمتها لمغفل التأدب تبصرة ، ولأهل العلم تذكرة ، ولسائس الناس ومسوسهم مؤدباً ، وللملوك مستراحاً من كدّ الجد والتعب ، وصنفتها أبواباً ، وقرنت الباب بشكله والخبر بمثله ، والكلمة بأختها ليسهل على المتعلم علمها وعلى الدارس حفظها ، وعلى الناشد طلبها . وهى لقاح عقول العلماء ونتاج أفكار الحكماء » .

فالكتاب إذاً ليس فى شىء من أمور الدين ، وهى المقدمة عند الناس ، والتى ينبغى أن يوليها العلماء العناية فى التأليف ، ولكنه مع هذا ليس مما يعيبه أنه لا يتكلم عن الحلال والحرام وعن صلاح الدين عن طريق مباشر ، فإن صلاح الدين فى صلاح أمور الناس ، والطريق إليه ما رسمه وبيّنه .

فالتبصر بأحوال الدنيا ، والاطلاع على مآثر السلف ، والإلمام بخبايا الخلق ، وإدراك أسرار الكون وأمور التدبير والسياسة ؛ كل هذا مما يعين على صلاح الأمور ؛ وتفهم الطريق الصحيح للحياة الكريمة الفاضلة ، ومن ثم كان صلاح الدنيا ، ومنها كان صلاح الدين ، فالدين قانون السماء لتدبير حياة الناس ، ولهدايتهم لحسن المعاملة والسلوك ، وحسن الصلة بالله عن طريق حسن الصلة بالناس .

فالمعرفة ، والتأدب ، وحسن السيرة ، وصلاح النفس ، كلها من أغراض

الكتاب. أما منهجه وطريقه إلى ذلك فقد رسمه فى أبوابه المختلفة؛ وأما مصادره، فيكلمنا عن بعضها من أنها قرائح العلماء والحكماء، وما التقطه من الأحاديث فى الحداثة والاكتهال عمن فوقه فى السن والمعرفة، وعن جلسائه وإخوانه، وعن كتب الأعاجم وسيرهم، وبلاغات الكتاب فى فصول من كتبهم. وعمن هو دونه غير مستنكف أن يأخذ ممن هو أحدث سنًّا، أو علماً «فإن العلم ضالة المؤمن من حيث أخذه نفعه»[1].

ويقسم الكتاب إلى عشرة كتب:

الأول — كتاب السلطان: يتحدث فيه عن أخبار الملوك والدول، وعن تدبيرها على طريقته. وطريقة معاصريه فى سوق الخبر، وما يدور فيه من طرائف ونوادر وآراء للمتقدمين والمتأخرين من العرب وغيرهم مع الاستشهاد بآيات القرآن، وبالشعر وأقوال الحكماء والبلغاء. وعلى هذا المنوال يجرى فى سائر الكتب العشرة الأخرى: كتاب «الحرب»، و«السؤدد»، و«الطبائع والأخلاق» و«العلم»، و«الزهد»، و«الإخوان»، و«الحوائج»، و«الطعام» و«النساء».

وقد انتهج فى ترتيبه نظاماً خاصًّا، فهو يسوق الباب ثم يتبعه بما هو قريب إليه مناسب له: فالسلطان، من لوازمه الحرب وما تتطلبه من إعداد العدد وتجنيد الجند. وكتاب السؤدد جامع لفصول تهم السلطة والحاكم، يتكلم فيه عن الخلال النفسية الكاملة، والطبائع السامية، كالحلم والعقل والعز والهيبة ثم يعرض للأصول العامة فى العيش كالتجارة والمعاملة، ويليه ما يتممه وهو كتاب «الطبائع» فى صورها المختلفة الحسنة والقبيحة عند بنى آدم والحيوان والنبات.

---

(١) مقدمة «عيون الأخبار» (س).

(ح) المسائل والأجوبة[١] :

رسالة صغيرة تتضمن بعض المعارف العامة الدينية والتاريخية واللغوية والأدبية على هيئة سؤال وجواب ، كما اتبع فى بعض كتب العلماء . ومثاله ، (ص ٨) :

« سألتَ هل كانت العرب قبل نزول القرآن، وقبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم تستوى فى المعرفة من جميع اللغة بجميع الأسماء التى فى القرآن ، وما تحتها من المعانى ؟

والعرب لا تستوى فى المعرفة بجميع ما فى القرآن من الغريب والمتشابه ، بل لبعضها الفضل فى ذلك على البعض ، والدليل عليه قول الله عز وجل: ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم ﴾ . ونحن نذهب إلى أن الراسخين فى العلم يعلمونه على ما بينا ، فأعلمنا عز وجل أن من القرآن ما لا يعلمه من العرب إلا من رسخ فى العلم ، ويدل عليه قول بعضهم : يا رسول الله إنك لتأتينا بالكلام من كلام العرب ما نعرفه ونحن العرب حقًّا ، فقال : إن ربى علمنى فتعلمت . وكذلك مذهبها فى الشعر ، ليس كلها يقوله ، وإنما يقوله فى القبيلة الواحد والاثنان ، وكان الغلام إذا بلغ فقال من الشعر شيئًا هُنِّئَ به قومُه ، واستبشرت به عشيرتُه ، ورشَّحوهُ للمنافحة عنهم والذبِّ عن أعراضهم .

قال الأعشى :

أدافعُ عن أعْراضِكم وأعيرُكُم ... لسانًا كمقراضِ الخفاجى مُلْحِبَا

وقال جرير لقومه :

ألم أكُ نارًا يصطليها عدوُّكُم ... وحِرْزًا لما ألجَأْتُمُ من وَرَائيا »

---

(١) طبع مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩ هـ .

٣ ـ الأديب اللغوى

ولابن قتيبة أيضاً كتب فى اللغة والأدب تدل على طول باعه فى هذا المضمار فمن تلك الكتب :

كتاب « أدب الكاتب » :

اشتهر هذا الكتاب بين العلماء والأدباء ، وتناولوه بالتعليق والشرح ، وسمّاه الأندلسيون والمغاربة « أدب الكتّاب » . وممن شرحه الجواليقى ، وشرحه البطليوسى الأندلسى وسماه « الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب » كما شرح مقدمته المزجاجى المتوفى سنة ٣٥٠ هـ[1] .

يتناول موضوع الكتاب ما يمكن أن يعين ناشئة الكتّاب من الآلات ، وخاصة ما يتعلق منها باللغة وألفاظها وتراكيبها . يقول فى مقدمته : « وليست كتبنا هذه لمن لم يتعلق من الإنسانية إلا بالجسم ومن الكتابة إلا بالرسم ، ولم يتقدم من الأدوات إلا بالقلم والدواة ، ولكنها لمن شدا شيئاً من الإعراب فعرف الحرف والمصدر ، والحال والظرف ، وشيئاً من التعاريف والأبنية وانقلاب الياء عن الواو ، والألف عن الياء وأشباه ذلك » .

وذكر أن الكتاب قد وضع ليعين الكتّاب على الكتابة السليمة إلى جانب الإلمام بالمعلومات الصحيحة والمعرفة الواسعة بما يجرى حولهم من أمور الدولة ومهامها ، واعتبر هذا كله أدوات هامة ضرورية لابدّ من أن يتزود بها كل من تصدّى للكتابة . وينبغى أن يساند تلك الأدوات جميعاً طبع فيّاض موات لتكتمل العدة وتستكمل المقدرة : « ومدار الأمر على القطب وهو العقل ، وجودة القريحة ، فإن القليل معها بإذن الله كاف ، والكثير مع غيرها مقصر . ونحن نستحب لمن قبل عنا ، وائتم بكتبنا أن يؤدب نفسه قبل أن يؤدب لسانه » . ثم ينصح للكتّاب بجملة من النصائح والتوجيهات التى عليهم أن يأخذوا بها ، وذلك كأن يتحلوا بكريم الخلق ، حتى يليقوا بالمركز الذى يشغلونه ، كما يدعوهم إلى

---

(١) منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٣٩ أدب ش .

إتقان الصنعة بالتدقيق فى اختيار الألفاظ مع مراعاة سهولة الأسلوب وصحة العبارة بحيث يخلو من التقعر واللحن ، ذلك كله إلى مناسبة الكلام للمقام .

ويعرض فى الكتاب لجملة من الأخطاء اللغوية الشائعة ، فيبين ما تستعمله العامة منها ويشير إلى الصحيح الوارد فى كلام العرب ، ومثاله قوله فى كلمة « الربيع » .

« ومن ذلك " الربيع " يذهب الناس إلى أنه الفصل الذى يتبع الشتاء ، ويأتى فيه الورد والنَّوْر[1] ، ولا يعرفون الربيع غيره ، والعرب تختلف فى ذلك ، فمنهم من يجعل الربيع الفصل الذى تدرك فيه الثمار ، وهو الخريف ، وفصل الشتاء بعده ، ثم فصل الصيف بعد الشتاء وهو الفصل الذى تدعوه العامة الربيع ، ثم فصل القيظ بعده ، وهو الوقت الذى تدعوه العامة الصيف . ومن العرب من يسمّى الفصل الذى تدرك فيه الثمار وهو الخريف الربيعَ الأول وليس الفصل الذى يتلو الشتاء وتأتى فيه الكمأة والنور ، والربيع الثانى ، وكلهم مجمعون على أن الخريف هو الربيع » .

ويعمد إلى معارف لغوية عامة ، فيتكلم مثلا عن باب « ما جاء مثنى فى مستعمل الكلام . يقال : أهلك الرجل الأحمران الخمر واللحم ، أهلك النساء الأصفران الذهب والزعفران والملوان الليل والنهار . . إلخ » .

ويعقد أبواباً من هذا القبيل مثل « باب ما يستعمل من الدعاء » و « باب أصول أسماء الناس المسمين بأسماء النبات » ، و « المسمون بأسماء الطير » ويتكلم عن أسماء النجوم والأزمان والرياح ، فالفلك مدار النجوم ، والمجرة النجوم سميت كذلك لأنها كأثر المجر . . إلخ .

ومنها الخيل ومعرفة ما يستحب فى خلقها ، وما يستقبح ، فيورد أمثلة للمحاسن والعيوب فى شياتها وألوانها ، ويتعرض لخلق الإنسان ، وما يتعلق به وبحياته ، وطعامه وشرابه وما يستعمله من ثياب وسلاح . . إلخ .

---

(١) النور : الزهر أو الأبيض منه . الواحدة نورة ج أنوار .

ويخرج من ذلك إلى مجموعة أخرى من المعارف اللغوية التى تدور على الألفاظ نفسها بصفة عامة مما يدخل فى علم النحو والصرف والإملاء .

ويغلب على اتجاه ابن قتيبة فى هذا الكتاب الخلط بين مذاهب الكوفيين والبصريين ، فهو يحكم القياس أحياناً ، ويرتضيه ، وهو لا يأخذ به مرة أخرى مما دعا كثيرين ممن جاءوا بعده إلى الاعتراض عليه ومؤاخذته ، واتهامه بالخلط والجهل أو قلة المعرفة باللغة ، كما أن بعضهم ذكر فضله فى التوفيق بين المذهبين ومحاولة تدعيم المذهب الوسط وهو مذهب البغداديين .

والحقيقة أن ابن قتيبة حاول أن يجتهد ، ويستقل برأيه ، ولا يتبع هذا الرأى أو ذاك دون تدبر أو عن هوى لا تؤيده قرينة . ومحاولاته من هذا القبيل من مظاهر شخصيته العلمية فى كتبه جميعاً ، وقد رأينا أمثلة لها فى « مشكل القرآن » وفى « الأشربة » وسنرى أمثلة أخرى فى « الشعر والشعراء » .

٤ ــ الناقد

تصدّى ابن قتيبة فيما تصدّى له لفن النقد وأودع دستوره فى النقد كتابه « الشعر والشعراء » ثم أردفه بكتابه « معانى الشعر » وإليك بعض البيان عن كتاب « الشعر والشعراء » :

ا ــ كتاب « الشعر والشعراء »

وهو من أهم كتبه بصفة عامة ، ومن أوائل كتب النقد التى تمتاز بالرأى الجرىء والمنهج الواضح . وأهم ما فى الكتاب مقدمته فقد وضع فيها أصول النقد المعروفة فى عصره ، جمع قدراً لا بأس به من مقاييس النقاد وأحكامهم ، مع اجتهاد ومسايرة لظروف الشعر الجديد واتجاهاته وأساليبه ، ومواجهة جريئة لمقاييس اللغويين والمتزمتين الذين درجوا على تحكيم أصول الشعر القديم ، ومعاييره الموروثة .

ويبدأ ابن قتيبة فيعرض لمنهج الكتاب ؛ ذاكراً أنه كتاب ألفه فى الشعر والشعراء، أخبر فيه عن أزمانهم وأقدارهم وأحوالهم فى أشعارهم ، وقبائلهم وأسماء آبائهم ، وعما يستحسن من أخبارهم ، وما يستجاد من شعرهم ، وما أخذته العلماء عليهم من الغلط والخطأ فى ألفاظهم أو معانيهم ، وما سبق إليه المتقدمون ، فأخذه عنهم المتأخرون ، كما يتعرض لأقسام الشعر عامة وطبقاته ، وللوجوه التى يختار الشعر عليها ويستحسن لها .

فالموضوع الذى يدور عليه الكتاب ذو شقين ، الأول منهما عرض تاريخى ذكر فيه أسماء الشعراء ، وتراجمهم وأخبارهم وقبائلهم وما إلى ذلك . وعرض للناحية الأدبية أو النقدية فى الشق الثانى ، فذكر ما يستجاد من شعرهم ، وما قاله العلماء فيه ، ثم طبقات ذلك الشعر والوجوه التى يختار لأجلها ويقدم .

ولم يعرض الكتاب بطبيعة الحال لشعراء العرب جميعاً فى الجاهلية والإسلام إلى عصر المؤلف . بل اختار ابن قتيبة ، وكان اختياره مبنيًّا على الشهرة والتقدم ، وعلى أشياء أخرى ذكرها فى قوله :

« وكان أكثر قصدى للمشهورين من الشعراء الذين يعرفهم جل أهل الأدب ، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم فى الغريب وفى النحو ، وفى كتاب الله عز وجل وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمّا من خفى اسمه ، وقل ذكره ، وكسد شعره ، وكان لا يعرفه إلا بعض الخواص ، فما أقل من ذكرت من هذه الطبقة »[1] .

ومقدمة الكتاب كما قلنا أهم ما فيه ، فقد بسط فيها آراءه ، ووضع مقاييسه العامة ، والأصول التى بنى عليها آراءه فى الشعر والشعراء . ويمكن إجمالها فيما يلى :

---

(١) مقدمة « الشعر والشعراء » ص ٣ .

١ – الشاعر :

يعتبر شاعراً كل من غلب عليه الشعر ، ولم يكن الشعر بالنسبة إليه فى المرتبة الثانية أو من قال شعراً يسيراً « لأنه قل أحدٌ له أدنى مسكة من أدب ، وله أدنى حظ من طبع إلا وقد قال من الشعر شيئاً » ولا يوضع أحد من هؤلاء فى طبقات الشعراء .

٢ – الشعر :

هو الجيد الذى يتفق ومفهومات العصر ، ولا يغرب فى اللفظ أو المعانى ، بل يشتق ألفاظه وصوره من الحياة التى يعيش فيها ، فلا يدخل إذاً عنده عامل الزمن ، ولا عبرة للمتقدم فلا ينظر له نظرة إعظام وإجلال لمجرد تقدم زمانه ، ولا ينظر بعين الاحتقار للمتأخر لمجرد تأخر زمانه ، بل المعول على القيمة الفنية فى الشعر نفسه مخالفاً فى ذلك آراء كثير من العلماء المعاصرين له . يقول :

« فإنى رأيت من علمائنا من يستجيد الشعر السخيف لتقدم قائله ويضعه فى متخيره ويرذل الشعر الرصين ، ولا عيب عنده إلا أنه قيل فى زمانه ، أو أنه رأى قائله . ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص به قوماً دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده فى كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً فى عصره »[1] . ويذكر أمثلة لهؤلاء العلماء الأصمعى ، ويشير إلى معارضة الجاحظ وإزرائه لهم ، وتسفيهه آراءهم فى الشعر والشعراء .

٣ – أسلوب الشعر :

ينظر للشعر من ناحية الأسلوب والصياغة فيقسمه من حيث ألفاظه ومعانيه إلى أربعة أقسام :

---

(١) « الشعر والشعراء » ١ / ٧ .

ما حسن لفظه وجاد معناه ، وما حسن لفظه وحلا فإذا فتشته لم تجد هناك فائدة فى المعنى ، وما جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه ، وما تأخر معناه ولفظه جميعاً . والضربان الأولان – عنده – يكثر ورودهما عند الشعراء المجيدين ، أما الثالث فيقل ، والرابع من صنعة المتكلفين ، وهى ظاهرة واضحة فى شعر العلماء لأنه لم يصدر عن طبيعة وموهبة .

٤ – بناء القصيدة :

تبدأ القصيدة العربية القديمة بذكر الديار والدمن والآثار ، والنسيب وذكر الوجد وألم الفراق ، وذلك لكى يستدعى به الأسماع ، لأن التشبيب قريب من النفوس لائط بالقلوب ، ولما جعل الله فى تركيب العباد من محبة الغزل وإلف النساء . ثم يذكر الرحلة ومشاقها من سرى الليل وحر الهجير ، وإنضاء الراحلة والبعير ، ثم المديح وطلب الجائزة . والشاعر المجيد « من سلك هذه الأساليب وعدّل بين هذه الأقسام فلم يجعل واحداً منها أغلب على الشعر ، ولم يطل فيمل السامعين ولم يقطع وبالنفوس ظمأ إلى المزيد »[1] وليس لمتأخر الشعراء عنده أن يخرج عن مذهب المتقدمين فى هذه الأقسام[2] .

٥ – المتكلف والمطبوع :

والمتكلف عنده هو الذى يعمد إلى شعره فيثقفه ، ومن هؤلاء المدرسة المعروفة فى الشعر الجاهلى بالصنعة والتثقيف وعلى رأسها زهير بن أبى سلمى والحطيئة ، وقد كان الحطيئة يقول : خير الشعر الحولى المنقح المحكك ، وأما المطبوع فهو الذى يصدر دون تكلف أو تصنع ، وللطبع أوقات وظروف تزيد فى سماحته . « وللشعر دواع تحث البطىء وتبعث المتكلف ، منها الطمع ،

---

(١) « الشعر والشعراء » ١ / ٢١ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٢ .

ومنها الشوق ، ومنها الشرب ، ومنها الطرب ، ومنها الغضب » . وأمثلة ذلك ما يلاحظ من قوة شعر الكميت فى بنى أمية مع تشيعه ، ويعلله « بقوة أسباب الطمع وإيثار النفس لعاجل الدنيا على آجل الآخرة » . ومنها ما قاله كثير من أن الشعر إذا عسر عليه طوّف بالرياض المعشبة فيسهل عليه أرصنه ويسرع إليه أحسنه .

وهناك حالات تعترى القريحة فتعوقها عن قرض الشعر ، « ولا يعرف لذلك سبب إلا أن يكون من عارض يعترض على الغريزة من سوء غذاء أو خاطر غم »[١].

ولها أوقات تجود فيها ، ويسرع إليها أتىّ الشعر ، ويسمح أبيُّه ، « منها أول الليل قبل تغشّى الكرى ، ومنها صدر النهار قبل الغداء ، ومنها يوم شرب الدواء ، ومنها الخلوة فى الحبس والمسير »[٢] .

٦ — منازل الشعر :

الحكم على شعر شاعر وتفضيله على شعر آخر يخضع عنده لعدة عوامل ، أولها مقدار الجيد فى مجموع شعر أحدهم ونسبته إلى الردىء منه ، ومنها التأثر الوقتى فيفضل الشاعر الذى يشغل شعره الذهن بطول القراءة ، ولله در القائل : أشعر الناس من أنت فى شعره حتى تفرغ منه . ويحفظ الشعر ويختار للفظه ومعناه ، وحسن التشبيه فيه ، وخفة الروى ، وغرابة المعنى ، أو لنبل القائل (كأن يكون خليفة أو أميراً أو رجلاً فاضلا) .

ويحكم على الشعر بالتكلف ، فلا يختار ، إذا ما كانت صياغته دالة على شدة العناء بكثرة ما يرد فيه من الضرورات ، أو ما يلاحظ فيه من تفاوت بين معانيه وأبياته ، « فيأتى البيت فيه مقروناً بغير جاره . ومضموماً إلى غير الفقه »[٣] ، ولذلك قيل فيه : ليس له قران .

---

(١) الشعر والشعراء ١ / ٢٦ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٧ .

(٣) « الشعر والشعراء » ١ / ٣٦ .

٧ – الشعراء وموضوعات الشعر :

يختلف موقفهم ومقدار إجادتهم فى الموضوعات المختلفة ، فبعضهم « من يسهل عليه المديح ويعسر عليه الهجاء . ومنهم من يتيسر له المراثى ويتعذر عليه الغزل . وأمثلة ذلك كثيرة فنحن نجد ذا الرّمة أشعر الناس فى التشبيب فإذا صار إلى المديح والهجاء خانه الطبع [1] » .

٨ – عيوب الشعر :

وهى عيوب متصلة بالصياغة ، من حيث سلامة الأوزان ، أو اعتدال القوافى وصحتها ، وتواردها على روىّ واحد ، أو هى عيوب متصلة بالإعراب ، وتظهر فيما قد يلجأ إليه الشاعر من تسكين متحرك أو تحريك ساكن ، أو قصر ممدود ، أو إيراد ألفاظ وحشيّة ، واستعمال اللغة القليلة فى العرب . ومن تلك الضرورات ما يصحّ التجاوز عنه ، ومنها ما لا يغفر للشاعر إذا وقع فيه .

* * *

وهكذا تنتهى مقدمة الكتاب ، وقد وضع فيها كما بيّنا الأصول العامة للشعر والشعراء ، ويضطلع الكتاب بعد هذا بذكر الشعراء الذين أشار إليهم فيما سبق بادئاً بامرئ القيس ، وقد أفاض فى ترجمة امرئ القيس ، وقام بتحقيق وقائع حياته مع إيراد أبيات من شعره شواهد عليها ، وانتهى إلى ذكر فضله فى الشعر ، وأقوال بعض الأئمة والعلماء فيه ، فذكر قول عمر بن الخطاب وأبى عبيدة ، وابن الكلبى ، وما قيل من سبقه إلى كثير من المعانى واتباع الشعراء له فيها كتشبيه الخيل بالعصا ، وبكاء الديار . ويورد أمثلة من أبيات امرئ القيس ومع أبيات قلده فيها الشعراء الآخرون .

---

(١) الشعر والشعراء ١/٤١ .

واتبع هذا المنهج فى أكثر الشعراء بعد ذلك ، وكان يعرض فى أثناء كلامه إلى كثير من خصائصهم الشعرية ، كأن يرى أن زهيراً كان يتأله فى شعره ، وأن عدى بن زيد كان من الشعراء بمنزلة سهيل فى النجوم ، يعارضها ولا يجرى مجاريها ، وأن العرب لا تروى شعره لأن ألفاظه ليست بنجدية ، وأنه كان لا يحسن أن ينعت الخيل .

ويتبع فى ترتيب الشعراء نهجاً تاريخيًّا إلى حدما ، فيبدأ بشعراء الجاهلية القدماء الذين لم يدركوا الإسلام ، ثم بالذين أدركوا الإسلام كلبيد بن ربيعة ، والنابغة الجعدى ، ولكن هذا النظام لم يطرد أحياناً ، فقد أورد مثلا مهلهل ربيعة بين النابغة الجعدى ، والعباس بن مرداس . ومهلهل شاعر قديم جاهلى يقال إنه أول من هلهل الشعر ، والنابغة والعباس ممن أدركوا الإسلام وأنشدوا النبى صلى الله عليه وسلم . ثم يذكر بعد هؤلاء الشعراء من عاصروا الخلفاء الراشدين وبنى أمية وهكذا . .

وقد أورد فى كتابه ترجمة جمهرة من الشعراء أطال فى الكلام عن كل منهم وقصر حسب مكانته وما يروى من شعره أو يستجاد ويستشهد به .

وشخصية ابن قتيبة فى هذه التراجم غير واضحة وضوحها فى مقدمة الكتاب ، وخاصة من وجهة نظر الناقد ، فقد نقل أخبار أولئك الشعراء من كتب سابقيه ومعاصريه بغير تصرف أحياناً كما هو ظاهر فى نقله عن كتاب « البيان والتبيين » للجاحظ ، وكتاب « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام .

وقد تنبه لذلك الدكتور مندور فى كتاب « النقد ومناهجه عند العرب » فقال فى ذلك : « فابن قتيبة لم يتناول النصوص ولا الشعراء بنقد فنى تطبيقى ، وإنما اكتفى بأن عرض فى مقدمته لبعض المسائل العامة يحاول أن يضع لها مبادئ ؛ ثم أخذ فى سرد سير الشعراء وبعض أشعارهم على غير منهج واضح ولا مبدأ فى التأليف »[1] .

---

(١) « النقد ومناهجه عند العرب » ص ١٢ .

وكتاب « الشعر والشعراء » بعد هذا يعتبر خطوة متقدمة بالنسبة « للبيان والتبيين » و « طبقات فحول الشعراء » لابن سلام؛ فهو يجمع بين اتجاههما فى منهج منظم إلى حدّ ما ، فيه أصالة رأى واضحة ، وقد أثر هذا المنهج فى كتب النقد التى جاءت بعده ، فنرى مثلا تقسيمه الشعر إلى أقسام أربعة من حيث اللفظ والمعنى شائعة من بعده عند ابن طباطبا المتوفى سنة ٣٢٢هـ فى كتاب « عيار الشعر » وعند أبى هلال العسكرى فى « كتاب الصناعتين » . كما أن تلك الأقسام كانت قاعدة لكثير من الدراسات والأبواب البلاغية التى تفرعت عند المتأخرين .

ونرى حملته على اللغويين تطّرد وتصبح آراؤه التى أبداها فى معارضة آرائهم مبادئ فى دراسات النقاد الكبار الذين جاءوا بعده فى القرن الرابع مثل القاضى الجرجانى ، واستمرت حلقات السلسلة فجاء ضياء الدين بن الأثير فى القرن السادس يتابع الحملة على اللغويين بعنف ، ويرى أن للغويين ميداناً آخر غير الأدب والبيان .

ب ـ كتاب « معانى الشعر »

وكتاب « معانى الشعر الكبير » ، أو « أبيات المعانى » كما يسمّى أحياناً ، متمم فى موضوعه للكتاب السابق : « الشعر والشعراء » ، فهو يتناول أبواباً من المعانى المختلفة مثل النساء والغزل ، والسباع والوحوش ، والإبل والخيل ، ويذكر ما جاء فى كل منها من الشعر ، ثم يشرح غريبه .

والكتاب حلقة من سلسلة متشابهة فى هذا الموضوع عرفت كلها باسم « معانى الشعر »[1] ومنها « معانى الشعر » للأشنانداني ، وكتاب « جمهرة

(١) راجع « أثر القرآن فى تطور النقد العربى » للمؤلف ص ٢٠٠ ، وقد ألف فى ذلك جماعة منهم الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٠ ق ، وأبو نصر أحمد بن حاتم الباهلى المتوفى سنة ٢٣١ هـ ، وأبو العميثل المتوفى سنة ٢٤٠ هـ .

أشعار العرب » للقرشي ، وكتاب « النوادر » لأبي زيد .

والغرض من تأليف هذه الكتب هو خدمة تفسير القرآن . قال القرشي : « هذا كتاب جمهرة أشعار العرب فى الجاهلية والإسلام الذين نزل القرآن بألسنتهم واشتقت العربية من ألفاظهم ، واتخذت الشواهد فى معانى القرآن وغريب الحديث من أشعارهم وأسندت الحكمة والآداب إليهم » ، كما كانت تهدف أيضاً إلى تعليم الناس صحة فهم كلام العرب .

وقد سمّيت كتب معانى الشعر بهذا الاسم على قول السيوطى « لأن العرب قالتها فصادف أن تكون ألغازاً ، وهى نوعان فإنها تارة يقع الإلغاز بها من حيث معانيها ، وأكثر أبيات المعانى من هذا النوع . وقد ألف ابن قتيبة فى هذا النوع »[1] .

والكتاب يشهد على قدرة مؤلفه ومكانته فى علم اللغة ، وسعة اطلاعه ومعرفته بشعر العرب وأسرار كلامهم . وما بين أيدينا منه غير تام[2] ، وأهم ما ينقصه مقدمة المؤلف ، وهى فيما نحسب ترسم منهجه فيه كما تعودنا ذلك منه فى مقدمات كتبه جميعاً ، ونحن نشك فى أنه لم يكتب مقدمة لهذا الكتاب كما هو ظاهر فى المطبوع .

ويسير فيه على هذا النحو : يبدأ فى الجزء الأول بكتاب الخيل ، فيتكلم عما جاء فى صفاتها ، فى عدوها ووثبها ، ولحوقها بالصيد ، وما تشبه به من تشبيهها بالعقاب والبازى ، وبالنعامة ، وما يستقبح من صورها وأعضائها وما يستحسن ، مع ذكر ما توارد فى ذلك من قديم الشعر ، وتفسير غريبه . ويجرى على هذا المنهج فى أبوابه الأخرى من « كتاب السباع » ، ويضم أنواع الوحوش والحيوان الضارى ، كالذئاب والضباع والسباع ، كما يضم غيرها من الحيوان

---

(١) « المزهر » للسيوطى جـ ١ ص ٢٧٥ .

(٢) طبع الكتاب بحيدر آباد بالهند سنة ١٩٤٩ م ، وقد ذكر محققه وناشره أنه ينقصه بعض الأجزاء التى لم يتيسر له العثور عليها .

كالأرانب والكلاب والطيور كالغربان ، والعقبان والنسور والصقور والرخم والحمام والقطا ، والكتاب الثالث فى « الطعام والضيافة » ، ويحتوى على ما قيل فى القدور والجفان[١] ، والعقر للضيفان ، والقرى باللبن ، وذكر الخمر وآلاتها ، والكتاب الرابع فى الذباب وغيره كالجراد والنحل والعسب والجعل والقراد والعنكبوت والنمل . وكتاب الحرب ، وما جاء فيها فى الطعنة والشجة والضربة والديات والثأر ، والبيض والدروع والقسىّ والسهام والسيوف والرماح ، والعداوة والبغضاء والحقد . وكتاب الميسر وغيره ويتكلم عما جاء فى الميسر والتطير والفأل ، وفى الشعر والشعراء ، وفى الشيب والكبر ، وفى وصف الآثار وتشبيهها .

ويمكن تلخيص خصائص الكتاب فيما يلى :

١ — أنه جمع ذخيرة أدبية قيمة من الشعر العربى القديم فى موضوعات مختلفة تتصل بضروب الحياة عند العرب ، وتكشف لنا عن عاداتهم وتقاليدهم وأحوالهم الاجتماعية ، كما تضع بين أيدينا قصائد ومقطعات نادرة لا نعثر عليها فى كثير من كتب الأدب القديم التى نعرفها .

٢ — أنه يفسّر لنا كثيراً من الألفاظ الغريبة ، مما يصح أن يكون معجماً حيًّا لتلك الألفاظ ، وهو معجم يجمع النظائر ، وما يتصل من ألفاظ اللغة بموضوع واحد أو موضوعات متقاربة ، وهو يورد كثيراً من الصيغ التى لا ترد فى المعاجم المطبوعة أحياناً ، كما أنه يعرض لكثير مما يعترى ألفاظ اللغة من التحريف والتصحيف وما يتناقلة اللغويون خطأ ، وهو مصحَّف أو محرف عن أصل صحيح قد غابت عنهم معرفته .

٣ — والكتاب بعد هذا ليس مجرد إيراد لأبيات وتفسير غريبها من الناحية اللغوية ، بل إنه يعمد أيضاً إلى شرح بعض الصور البيانية من استعارة وتشبيه مع الاستطراد أحياناً إلى الإفاضة فى شرح أحوال العرب ، أو وصف المواطن التى يرد ذكرها ، أو تأتى إشارة إليها .

---

(١) الجفان : جمع جفنة وهى القصعة

ويظهر فى الكتاب ما امتاز به ابن قتيبة دائماً فى كتبه من منهج وترتيب . فهو يضع المقدمات ويتسلسل فى إيراد الموضوع ومعالجة مسائله البارزة ، ثم ينتهى إلى النتائج التى يحصل عليها ، وقد ظهرت شخصيته العلمية هذه فى كتاب « معانى الشعر » فى ترتيب الكتاب ، فقد قسمه إلى كتب ، يتناول كل منها موضوعاً عاماً يندرج تحته موضوعات فرعية ، ثم يأتى بالموضوعات المتشابهة ويضمها بعضها إلى بعض ، ويخرج من موضوع إلى آخر بتخلص حسن لا تحس فيه بالنقلة المباغتة .

وقد تطورت فكرة معانى الشعر من صورتها التى نراها عند ابن قتيبة ومعاصريه فى القرن الثالث الهجرى وصارت عند مثل أبى هلال العسكرى من أدباء القرن الرابع الهجرى أكثر اتجاهاً إلى الناحية الأدبية ؛ فنراه مثلا فى كتاب « ديوان المعانى » يجمع شعراً فى موضوعات مختلفة ، فى الغزل وفى الوصف ، وغير ذلك ، كما يعنى الراغب من بعده فى « محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء » بالموضوع نفسه ، وفى صورة أوسع ، وأبو هلال والراغب كلاهما يوردان مختار الشعر من القدماء والمحدثين على السواء وهما يستهدفان من وراء ذلك متعة القارئ ، وتقديم محصول جميل من الشعر ، لا أن يفسرا غريب الشعر كما فعل ابن قتيبة ومعاصروه .

٥ ــ منزلة ابن قتيبة

ذكرنا فى غير هذا الموضع آراء بعض العلماء فى ابن قتيبة كالحافظ الذهبى وابن تيمية والأزهرى والسمعانى وابن خلدون ، وكيف اختلفت تلك الآراء مدحاً وقدحاً ، وإشادة به وثلباً . ولا عجب أن تتباين الآراء فى رجل خصب الإنتاج ، وافر المصنفات قد تعرّض لكثير من المشكلات الدينية والفقهية والأدبية واللغوية وعارض فيها جمهرة من العلماء والباحثين . وإننا لنقدم لك مقتطفات من آراء العلماء فيه تستشفّ منها منزلة ابن قتيبة :

قال أبو الطيب الحلبي : « وكان أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينورى أخذ عن أبى حاتم والرياشى وعبد الرحمن بن أخى الأصمعى وقد أخذ ابن دريد عن هؤلاء كلهم وعن الأشْنانْدانىّ ، إلا أن ابن قتيبة خلط عليه بحكايات عن الكوفيين لم يكن أخذها عن ثقات » .

وقال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبى النيسابورى المعروف بابن السبيّع : « كان ابن قتيبة يتعاطى التقدم فى العلوم ولم يرضه أهل علم منها وإنما الإمام المقبول عند الكل : أبو عبيد » .

وقال الحافظ السّلَفى أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهانى الجروانى : « كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنّة ولكن الحاكم بضده من أجل المذهب » .

وقال مسلم بن قاسم : « كان ابن قتيبة لغويًّا كثير التأليف عالماً بالتصنيف صدوقاً من أهل السنة » .

وقال الخطيب البغدادى : « شهرته ظاهرة فى العلم ، ومحلّه فى الأدب لا يحقر » .

وقال ابن حزم أبو محمد على بن أحمد بن سعيد : « كان ابن قتيبة ثقة فى دينه وعلمه » .

وقال الحافظ ابن كثير إسماعيل بن عمر : « ابن قتيبة النحوى اللغوى صاحب المصنفات الكثيرة البديعة المفيدة المحتوية على علوم جمة نافعة ، أحد العلماء والأدباء والحفاظ الأذكياء . كان ثقة نبيلا » .

وقال ابن خلكان أبو العباس أحمد بن محمد : « كان فاضلا ثقة وتصانيفه كلها مفيدة . . . »

تلك هى بعض الآراء فى ابن قتيبة نثرت نثراً على علاّتها فى هذا المقام ولن يصعب على قارئ هذا الكتاب وعلى الباحث فى تصانيف ابن قتيبة أن يعرفه ويقدره قدره الصحيح .